التحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا وجهود حمايته في ظل التغيرات الراهنة

Challenges facing the tangible cultural heritage in Libya and efforts to protect it in light of the current changes

إعداد

فاطمة منصور فرج

Fatima Mansour Farag

محاضر بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية الآداب / جامعة سرت / ليبيا

فوزيــة سعيد عمـار

Fawzia Saeed Ammar

محاضر بقسم التاريخ والآثار - كلية الآداب / جامعة سرت / ليبيا

Doi: 10.21608/kjao.2022.259521

استلام البحث : ٢٨ / ٥ /٢٠٢٢

قبول النشر: ٢٢ / ٦ / ٢٠٢٢

فرج ، فاطمة منصور و عمار ، فوزيـة سعيد (٢٠٢٢). التحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا وجهود حمايته في ظل التغيرات الراهنة، ***المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والآثار***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مج٣، ع ٥، ص ص ٥٩-٨٨.

http://kjao.journals.ekb.eg

التحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا وجهود حمايته في ظل التغيرات الراهنة

مستخلص:

يعد التراث الثقافي في ليبيا رافداً هاماً من روافد تاريخ الأمة وذاكرتها الثقافية ، وسنداً لقدرتها على الاستمرارية والتواصل بين أجيال الأمة الواحدة ، كونه ثروة وطنية هائلة ، وإرثاً حضارياً وانسانياً مشتركاً بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة ، وامتداداً يصل ماضيها بحاضرها ، ويكون باعثاً للاستمتاع بمستقبلها ، هذا إذا استطاعت الأجيال الحاضرة المحافظة عليه وحمايته في ظل المتغيرات الراهنة ، واستطاعت استثماره وتنميته لمنفعتها ومنفعة الأجيال اللاحقة، وبما يحقق التنمية المستدامة . وجدير بالذكر أن هذا التراث الغني والمتنوع واجه على مر التاريخ ولا زال يواجه أخطاراً جسيمة وتحديات كبرى بفعل عوامل تدمير طبيعية وبشرية على حدٍ سواء، أدت إلى تخريب وضياع جزء مهم من تراث الأمة الحضاري والإنساني ، وبناءً على ذلك تتمحور مشكلة البحث حول أثر المخاطر والتحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا في الوقت الراهن، وجهود حمايته والمحافظة عليه ليظل على الدوام حافظاً لذاكرة الأمة وتاريخها، وذخراً للأجيال القادمــة .

مفاهيم البحث : التحديات ، التراث الثقافي المادي ، التغيرات الراهنة .

Abstract :

The cultural heritage in Libya is an important tributary of the nation's history and cultural memory, and a support for its ability to continue and communicate between generations of one nation, being a huge national wealth, and a common civil and human heritage between present and future generations, and an extension that connects its past with its present, and is an incentive to enjoy its future, this If the present generations are able to preserve and protect it in light of the current changes, and they are able to invest and develop it for their benefit and the benefit of subsequent generations, in a way that. Development sustainable achieves. and it is worth noting that this rich and diverse heritage has faced throughout history and is still facing grave dangers and major challenges due to natural and human factors of destruction alike, which led to the sabotage and loss of an important part of the nation's cultural and human heritage, and accordingly the research problem revolves around the impact of The risks and challenges facing the tangible cultural heritage in Libya at

the present time, and the efforts to protect and preserve it so that it will always be a keeper of the nation's memory and history, and an asset for future generations .

The search concepts : Challenges, tangible cultural heritage, current changes .

مقدمـــة :

تعتبر ليبيا مهداً للعديد من الحضارات التي نشأت فوق أرضها عبر العصور ، وخلفت تراثاً حضارياً غنياً ومتنوعاً قل نظيره ، فالتراث المعماري في ليبيا يعد شاهداً حياً على الإرث الأدبي والثقافي والاجتماعي والحضاري لليبيين على مدى آلاف السنين ، حيث تزخر ليبيا بالعديد من المعالم العمرانية والمعمارية العتيقة ، التي تعكس التراث الحضاري لشعب شهد له التاريخ بعظمة إنجازاته الثقافية والحضارية عبر تاريخه الطويل ، فقد صمد بعض هذا التراث واستطاع البقاء والاستمرار ، بينما كان الكثير منه مهدداً بالخطر، إما بالسقوط والزوال بفعل العوامل الجغرافية والطبيعية ، أو بسبب عوامل بشرية كالإهمال والعبث والتشويه بقصد أو بغير قصد ، أو بسبب الزحف العمراني الحديث ، أو بسبب الحروب والنزاعات المسلحة التي لم تقف عند حد الإضرار بالإنسان وممتلكاته الشخصية ، بل امتد الأمر إلى المساس بالتراث الثقافي والإنساني والحضاري الذي يعد من الركائز المهمة في ماضي وحاضر ومستقبل الشعوب ، مما أسهم في الإضرار بجانب مهم من تاريخ ليبيا، إضافة إلى عدم الاهتمام بجعل موضوع حماية التراث والحفاظ عليه على سلم الأولويات ، هذا إلى جانب قلة الوعي لدى عامة الناس حول أهمية التراث الثقافي ودوره في حفظ تاريخ الأمة، وانعاش الاقتصاد وتنمية المجتمع في الوقت الحاضر، إضافة إلى قلة الإمكانيات المادية المخصصة لحمايته ، وندرة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة للتعامل معه بالشكل الصحيح ، لذا حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على أبرز المخاطر والتحديات التي تهدد التراث الثقافي المادي في ليبيا في ظل التغيرات والأحداث الراهنة ، وكذلك التعرف على الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات وحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه ، وبناءً على ذلك تم تقسيم الموضوع إلى محورين :

المحور الأول (تحديد مشكلة البحث والجوانب المتعلقة بها) : ويشمل :

تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وتساؤلاته ، والتعريف بالمفاهيم والمصطلحات .

المحور الثاني (الإطار النظري للبحث) : ويشمل :

أولاً : التراث الثقافي (مفهومه، أنواعه، أهميته) .

ثانياً : التراث الثقافي المادي (مفهومه، أنواعه) .

ثالثاً : المخاطر والتحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا .

رابعاً : جهود حماية التراث الثقافي المادي في ظل التغيرات الراهنة .

المحور الأول (الإطار المنهجي للبحث) :

أولاً : تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيمه الرئيسية :

١- تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته :

يتعرض التراث الثقافي المادي للعديد من الأخطار والتحديات التي تعرضه للخطر إما بالتشويه، أو التلف، أو طمس معالمه الحضارية والثقافية، وقد تهدد بقاءه فتؤدي إلى تدميره والقضاء عليه واختفائه نهائياً، هذه الأخطار تتباين بين التحديات الطبيعية أو البشرية ، ولا شك أن تحديد هذه الأخطار والمهددات المختلفة على التراث الثقافي المادي ودراستها، ومعرفة أسبابها، سيساعد في وضع استراتيجيات الوقاية منها مستقبلاً، وييسر عملية حمايته من مؤثراتها ومخاطرها، وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة البحث في التعرف على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا، بالإضافة إلى الكشف عن جهود حمايته والمحافظة عليه في ظل التغيرات الراهنة التي يمر بها المجتمع، وبالتالي أمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات هي:

- **التساؤل الأول :** ما المقصود بالتراث الثقافي ؟ وما أنواعه؟ وما أهميته للأمة الليبية؟
- **التساؤل الثاني :** ما التحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا ؟
- **التساؤل الثالث :** ما الجهود المبذولة لحماية التراث الثقافي المادي في ليبيا في ظل التغيرات الراهنة ؟

– **أهمية البحث :** تنبع أهمية البحث من :

١- أهمية التراث الثقافي على الصعيد المحلي ، في كونه مصدراً من مصادر الدخل الوطني، وثروة قومية في مجال السياحة والاستثمار، إضافةً إلى الأهمية السياحية على الصعيد العالمي كونه وجهة للسياحة من مختلف بقاع العالم .

٢- قيمة التراث الثقافي كونه مكوناً أساسياً من مكونات الهوية الليبية ، والهوية معبرة عنه وناقلة له ، فالمجتمع الليبي يعرف بهويته التراثية التي كانت رافداً من روافد الثقافة على مر التاريخ .

٣- زيادة الوعي بالمخاطر والتحديات التي تهدد التراث الثقافي المادي في ليبيا من أجل تحقيق الحماية اللازمة له باعتباره ثروة وطنية مستدامة .

٤- أهمية ادراك المواطن الليبي للقيمة الثقافية والحضارية للتراث ، والتحلي بالروح الوطنية والمسؤولية الاجتماعية في المحافظة عليه من المخاطر والتهديدات .

٢- أهداف البحث : يهدف البحث إلى :

- **الهدف الأول :** التعرف على التراث الثقافي المادي، وأنواعه وأهميته للأمة الليبية .
- **الهدف الثاني :** الكشف عن المخاطر والتحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا .
- **الهدف الثالث :** التعرف على الجهود المبذولة لحماية التراث الثقافي المادي في ليبيا في

ظل التغيرات الراهنة .

٣- مفاهيم ومصطلحات البحث : تمثلت في :

أ- التحديات :

التعريف النظري : هي" الصعاب أو المخاطر أو القيود التي تهدد بتدمير الأفراد أو المؤسسات ، ومنعها من تحقيق أهدافها أو تصعد ما تعانيه من مشكلات " ، كما تعرف بأنها " مجموعة من الأزمات تقع في جميع المجالات والميادين ، وعلى المستويين المحلي والعالمي ، وتستوجب من المجتمع مواجهتها ومعالجتها " .[١]

التعريف الإجرائي : هي المخاطر والتهديدات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا بالتدمير والزوال واضمحلال المعالم وفقدان الأهمية .

ب- التراث الثقافي المادي :

التعريف النظري : هو" كل ما يصنعه الإنسان في حياته العامة ، وكل ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة ، وكل ما يحصل عليه الناس عن طريق استخدام فنونهم ".[٢]

التعريف الإجرائي : هو كل المخلفات والشواهد المادية التي تركها الإنسان عبر العصور ، والتي تتأثر بالمخاطر والتحديات الطبيعية وأبرزها (الزلازل والبراكين والفيضانات وعوامل التعرية والتصحر) والتحديات البشرية وأبرزها (النزاعات المسلحة ، الأعمال العدائية والإرهابية ، التوسع العمراني على حساب المناطق السياحية ، التهريب والمتاجرة بالآثار ، السرقة والنهب) .

ج- التغيرات الراهنة :

التعريف النظري : تعرف التغيرات الراهنة بأنها " مجموعة التحولات والتبدلات التي طرأت على البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي ، بسبب تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والأمنية " .[٣]

التعريف الإجرائي : الظروف والأوضاع الحالية التي يعيشها المجتمع الليبي، والتي ربما أضرت بالتراث الثقافي، وأثرت بشكلٍ أو بآخر على حمايته والمحافظة عليه .

المحور الثاني (الإطار النظري للبحث) : ويشمل :

أولاً : التراث الثقافي (مفهومه، أنواعه أهميته) :

مفهوم التراث الثقافي :

---

[١] - هنشيري ، إيمان ، (٢٠١٧) ، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق ، **مجلة حوليات التراث** ، جامعة مستغانم ، العدد السابع عشر ، ص ١٠٠ .

[٢] - هنشيري ، ايمان ، المرجع السابق نفسه ، ص ٩٩ .

[٣] - فرج ، فاطمة منصور ، (٢٠١٠م) ، التغير الاجتماعي والعلاقات الداخلية للأسرة الليبية – دراسة ميدانية على عينة من الأسر في مدينة سرت (رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والتربية ، جامعة سرت .

التراث بشكل عام هو" ما تركته الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة في مُختلف المجالات الفكرية والدينية والتاريخية والأدبية والأثرية والمعمارية وغيرها، وبالشكل الذى يعكس طبيعة حياة مجتمع ما وسلوك أفراده وطريقة عيشهم؛ في المقابل يُشير التراث إلى ما أنتجه مجتمعٌ ما من أفكارٍ في ماضيه " ، وغالباً ما يعرف التراث بأنه " ميراثنا من الماضي ، وما نعيش به في الحاضر ، وما نعطيه لأجيالنا في المستقبل ليستمتعوا به ويتعلموا منه الدروس والعبر ، كما أنه أداة الوصل بين الماضي والحاضر والمستقبل ، فهو يمثل القيمة الرمزية للهويات الثقافية للشعوب، وفي قاموس اللغة يعرف التراث بأنه الشيء الموروث " [٤] ، وللتراث تعريفات كثيرة نذكر منها :

– " هو ذلك التراكم المعرفي المتوارث غير المحدود، الزاخر بالقيم الطيبة والتقاليد النبيلة والسجايا الراقية ، القادر على البقاء أبد الدهر متى ما كان الوعي به قائماً، كما أنه الجانب المادي الذي يعبر عن كل ما تركه الإنسان من شواهد مادية خلال فترة من الزمن " [٥] .

– " هو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور ، ويتناقل من جيل إلى آخر ، ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة نوعياً ومتميزة بيئياً " [٦] .

– " التراث سواء كان مادياً أو غير مادي فهو ضرورة إنسانية ، وأحد ركائز الهوية التي من دونها يصبح الإنسان كالريشة تتقاذفها الرياح " .[٧]

أما التراث الثقافي فيقصد به " هو كل ما خلّفه الإنسان من إرث مادي، ومعرفي، تراكم عبر الزمان، وقادر على البقاء متى تم الحفاظ عليه وإدراك أهميته وقيمه المختلفة جيلاً بعد جيل"، وبهذا فهو يختلف عن التراث الطبيعي الذي شكلته الطبيعة والجغرافيا واحتفظ بمكانه عبر الزمن، والتراث الثقافي بمفهومه الواسع يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع، وهو الذي يحفظ لهما الهوية والانتماء. وهو الركيزة التي ترتكز عليها الأمة في بناء نهضتها، والجذور التاريخية التي تشكل استمرار وجودها، وتفردها، وأصالتها، ويساعدها على مواجهة ما يصادفها من تحديات وتقلبات الزمن، والتراث الثقافي لمجتمع من المجتمعات هو المنبع

---

[٤] - ندوة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي العالمي ، اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ، سبتمبر ٢٠٠٢م ، ص ٢٠ .

[٥] - سيد ، أشرف صالح محمد ، (٢٠٠٩م) ، التراث الحضاري في الوطن العربي – أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام ، ص ٥ .

[٦] - عبدالله ، يوسف محمد ، (٢٠٠٩م) ، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته ، الهيأة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ، جامعة صنعاء ، اليمن ، ص ٢ .

[٧]- استيتية ، دلال ملحس ، (٢٠٠٤م) ، التغير الاجتماعي والثقافي ، ط١ ، دار وائل ، الأردن ، ص ١٨٩ .

الحيوي لإلهام مفكريها، ومثقفيها، ومبدعيها، يستقون منه ابداعاتهم التي تربطهم بماضيهم وتعزز حضورهم في الساحة الثقافية الدولية .[٨]

أنواع التراث الثقافي :

التراث عموماً لا يعني أشياءً مادية ملموسة فقط، كالشواهد الأثرية التي لا زالت منتصبة تصارع آثار الزمن، أو ما تحتفظ به خزائن المتاحف من مخلفات الماضي المادية وتمثل جسد الأمة وبقاياها، بل هو أيضاً روحها المتنقلة في وجدان أفرادها، وذاكرتهم، وسلوكهم، وما اعتادوا عليه من فنون تعبيرية، وأدائية، وتشكيلية، مثل: الأشعار، والأساطير، والحكايات، والموسيقى الشعبية، والمعارف التقليدية، والحرف اليدوية، وغيرها مما توارثته الأمة عبر أجيال وعصور، تعبيراً عن حياتها، وروحها، وثقافتها. ويمكن القول إن التراث بمفهومه الواسع هو خلاصة ما ورّثته الأجيال السالفة للأجيال الحالية، وما زال باقياً في حياة الحاضر. والتراث يجسّد ثقافة الفرد، والجماعة، والمجتمع، والأمة، فهو المعبِّر الصادق عن الموروثات والانجازات الفكرية، والثقافية، والحضارية على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى الأمة بأسرها. يمكن تصنيف التراث الثقافي إلى نوعين[٩] :

١- **التراث الثقافي المادي :** كالقصور والمعابد والقلاع والنقوش والمسلات والمنشآت والحصون العسكرية والنقوش الحجرية ، والتي مرت عليها فترة زمنية معينة ، وتنسب إلى عصور وحضارات عريقة موغلة في القدم ، وتعتبر أنظمة الري والسقاية من التراث الملموس مثل نظام الري بعين الفرس بمدينة غدامس ، وكذلك تعتبر المصوغات والمصنوعات الفضية والذهبية والمعدنية الموجودة بمتحف السرايا الحمراء بطرابلس من ضمن التراث الثقافي المادي .

٢- **التراث الثقافي غير المادي :** ويشمل الفنون الإبداعية كالفنون الاستعراضية والرقصات ، والمحافل والمهرجانات التقليدية والفنون التشكيلية وغيرها ، وهناك التراث غير المادي الذي ينتقل عبر الأجيال كالتقاليد والأعراف والعادات الاجتماعية ، إلى جانب الوعاء الذي يحوي كل هذه الإبداعات المتمثل في اللغة والتراث الشفهي .

والتراث الثقافي بكافة أنواعه يمثل موروثاً أصيلاً ومتميزاُ في حياة المجتمعات وتطورها، وهو يواجه في عصرنا الراهن العديد من المخاطر والتحديات التي أفرزها الواقع والظروف المتغيرة للمجتمعات الأمر الذي جعله مهدداً بالزوال والضياع نتيجة الانتهاكات المتكررة كالسرقة والنهب والعبث والتخريب بفعل الآلة البشرية أو وقت النزاعات والحروب، أو عند حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية، مما يقلل من إمكانية انتقاله إلى الأجيال القادمة ، الأمر الذي يستوجب ضرورة توظيف كافة الوسائل والإمكانيات من أجل توفير الحماية المُناسبة له، وضمان الحفاظ عليه لما يشكله من أهمية بالغة للعالم أجمع .

---

[٨]- غنيم ، محمد أبو الفتوح و بن عبد الرحمن ، عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره .

[٩]- استيتية ، دلال ملحس ، المرجع السابق ذكره، ص ١٨٩ .

أهمية التراث الثقافي :

تتمثل أهمية التراث الثقافي في :

١- يجسد التراث الثقافي هوية وشخصية الأمة التاريخية والحضارية ويعطيها طابعها المميز ، كما يحدد مستواها في الذوق، والحس الإبداعي، ودرجة تقدمها، فهو رمز التواصل الإنساني ، كما أنه يخدم قضاياها الوطنية، فيعززها ويعمق الهوية والانتماء لدى شعبها، فهو الشاهد على إنجازات أفرادها عبر التاريخ .

٢- يمثل التراث مدخلاً رئيسياً من المداخل المهمة للتنمية المستدامة ، ورافداً مهماً من الروافد الرئيسية للعوائد الاقتصادية كونه أحد الموارد التي يمكن إعادة توظيفها واستثمارها بما يحقق عوائد مالية واقتصادية متوازنة .[١٠]

٣- يعدّ التراث الثقافي مصدراً من مصادر الدخل الوطني بما له من علاقة بالجذب السياحي؛ إضافة إلى كونه مصدراً من مصادر توفر فرص العمل، و تعزيز الاقتصاد وإنعاشه ، وزيادة معدلات التنمية وزيادة تداول النقد الأجنبي.

يساهم التراث في تعزيز الروابط ما بين الماضي والحاضر والمستقبل ، كما يساعد على استمرارية المجتمع ليصبح أكثر سمواً ورفعة.[١١]

٤- يشكّل التراث الثقافي مادة غنية للبحث العلمي بما يمثله من مستودع للخبرات والتراكم العلمي والمعرفي، وهو مجال للاتعاظ والدراسة، ومادة تعليمية للنشء، وسجل معرفي عن التاريخ والثقافة، وتطور الحضارة والفنون .[١٢]

ثانياً : التراث الثقافي المادي (مفهومه، أنواعه) :

" هو كل ما يدركه المرء بحواسه من قصور ومعابد وقلاع ونقوش ومسلات ومنشآت عسكرية ونقوش حجرية ، والتي مرت عليها فترة زمنية معينة ، وتعود إلى عصور وحضارات عريقة موغلة في التاريخ والقدم " .[١٣]

أنواع التراث الثقافي المادي :

---

[١٠] - الهياجي ، ياسر هاشم عماد ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩٠ .

[١١] - أحسن ، إسعاد (٢٠١٥م) ، الحماية الدولية للتراث الثقافي في أثناء النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، الجزائر، ص ١٠٠ .

* أنشئت اليونسكو في سنة ١٩٤٥م ، ومقرها في باريس ، وتعد من أهم الهيئات الدولية المعنية بحماية التراث الثقافي في العالم ، فقد قامت بوضع الاستراتيجيات ، والبرامج الهادفة وسعت إلى إيجاد وبلورة المواثيق والمعاهدات المتعلقة بصون وحماية التراث الثقافي والطبيعي ؛ للمزيد ينظر : الهياجي ، ياسر هاشم عماد ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩٢ .

[١٢] - غنيم ، محمد أبو الفتوح و بن عبد الرحمن ، عبد الناصر ، مرجع سبق ذكره .

[١٣] - سيد ، أشرف صالح محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

يمكن تصنيف التراث بصفةٍ عامة وفقاً لاتفاقية التراث العالمي إلى نوعين من التراث هما [١٤]:

١- **التراث العمراني والأثري :** هو أثر أو مجموعة من المباني أو مواقع ذات قيمة تاريخية ، أثرية جمالية فنية ، أو علمية إنسانية .

٢- **التراث الطبيعي**: يتمثل في الصفات الطبيعية والحيوية والجيولوجية والبيئة النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض في المناطق ذات القيمة العلمية والجمالية .

ويصنف التراث الثقافي المادي لعدة تصنيفات (أنظر شكل١) ، حيث يشمل :

١- **الآثار الثابتة** : هي التي أعدها وأشيدها الإنسان لأغراضه المختلفة في حالات الحرب والسلم ودور العبادة وغيرها مثل بقايا المدن التاريخية والعمائر الدينية والمعالم والتحصينات العسكرية والمنشآت المائية والزراعية والمدافن ونحوها . [١٥]

٢- **الآثار المنقولة : وتشمل :**

أ- المنحوتات والمواد المنقوشة والمخطوطات والطوابع والمسكوكات والأدوات الفخارية والخزفية والزجاجية والمنسوجات والأسلحة وأدوات الزينة . [١٦]

ب- الموروثات الحرفية والصناعية والمعمارية والمنتوجات الحرفية الأصيلة التي توقف إنتاجها في الوقت الحاضر بالطرق التقليدية التي توارثها الناس لكونها شواهد تراث مميز يعكس الهوية المحلية ، وحل محله إنتاج آلي أو استهلاكي . [١٧]

إن التراث المادي لا يكتمل دون أن يقترن بمفهوم الحفاظ والإحياء ، وهو لا يكون تراثاً إلا إذا أحس وارثوه بضرورة التعرف عليه ، والكشف عنه وحمايته وإحيائه ، والإفادة من قوته الكامنة التي لا تبرز إلا على قدر وعيهم بذلك التراث ، وحرصهم على امتلاك وتحقيق الذات من خلال تواصل الإبداع فيه وتحمل مسؤولية نقله إلى الأجيال القادمة .

---

[١٤] - ندوة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي العالمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

[١٥] - مسعود ، رمضان شقلوف ، إجدابية تاريخها وحضارتها ، ص ٣٢ .

[١٦] - الهياجي ، ياسر هاشم عماد ، (٢٠١٦م) ، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإداراته وتعزيزه ، **مجلة ادوماتو** ، العدد الرابع والثلاثون ، ص ٨٩ .

[١٧] - عبد الله ، يوسف محمد مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

شكل رقم (١) أنواع التراث الثقافي المادي

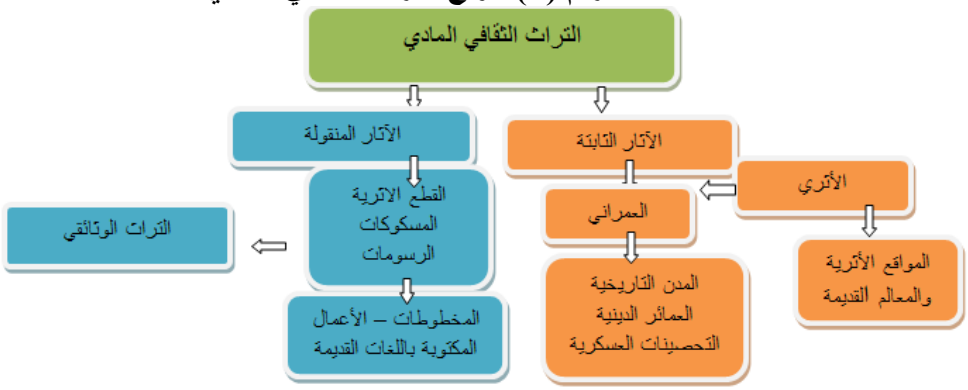

المصدر : الهياجي ياسر هاشم عماد ، المرجع السابق ذكر ، ص ٨٩

ثالثاً : المخاطر والتحديات التي تواجه التراث الثقافي المادي في ليبيا :

يواجه التراث الثقافي بجميع أشكاله في ليبيا العديد من المخاطر والتهديدات سواءً بتأثير العوامل الطبيعية أو البشرية، والتي تعرضه للتشويه أو للتدمير والاندثار، وبعض هذا التراث لايزال صامداً يصارع الزمن ويقاوم عوامل الطبيعة وانتهاكات البشر ، في حين أن البعض الآخر قد أصابته عوامل الزمن ، فتهالك وامتدت إليه يد الإنسان وأعملت فيه معاول الهدم والتخريب والنهب ، ونستعرض فيما يلي بعضاً من هذه المخاطر والتحديات، والتي تمثلت في :

١ـ العوامل البيئية والطبيعية :

تعد العوامل البيئية والطبيعية من أقوى عوامل التلف الميكانيكي الذي قد يصيب الأبنية الأثرية بأضرار بالغة المدى، مثل الأمطار والسيول والرياح، والعواصف والهزات الأرضية، والصواعق وتغيُر درجات الحرارة والرطوبة، ونمو النباتات الطبيعي، إضافة إلى الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير وغيرها ، والتي تؤثر سلباً على التراث الثقافي، ولاسيما الآثار التاريخية والمباني والصروح القديمة، الأمر الذي يؤدي إلى تآكلها نتيجة عوامل التعرية، أو إلى انهيارها وجرْفها، وقد تعرضت مدينة لبدة الكبرى في فترات زمنية بعيدة عامي٣٠١م ، ٣٦٥م لزلزال كان سبباً في انهيار أسقف بعض المباني في المدينة [١٨] ،

[١٨]- بن طالب ، محمد عمر(٢٠٠١ م) ، لبدة الحضارة ، ط١ ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ص ٦٥ .

كما اجتاحت الفيضانات والسيول وادي لبدة الأثرية ، وتراكمت المياه والمخلفات فتأثر قوس الإمبراطور (سبتموس سفيروس)** وكذلك حمامات الإمبراطور (هادريان)*** التي تعد من المعالم التاريخية المميزة في المدينة، وقد قامت اليونسكو بالتعاون مع مصلحة الآثار الليبية بعملية إنقاذ سريعة عقب حدوث الفيضانات عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م تمثلت في تصريف المياه التي تراكمت في الشقوق والساحة الكبيرة والحمامات [١٩] ، كما سجل " انهيار لبعض آثار مدينة إجدابيا عام ١٩٤٧ م بسبب شدة الرياح ، كما أن النمو الحضري للمدينة في الوقت الحالي قد غطى كل المنطقة المحيطة بموقع الآثار بالبناءات الحديثة ، وجعل من الصعب القيام بأية حفريات أو تنقيبات" [٢٠] ، كما تضررت المدينة القديمة بـ (المخيلي)**** بفعل عوامل التعرية وزحف المباني الحديثة ، حيث سقطت جوانب المسجد الطيني ، وجزء من منارته وهو المسجد الذي ذكره الرحالة المسلمون في كتـــاباتهم ، وساهمت السيول في جرف جزء من مقبرتـــه [٢١]، كما زحفت الرمال على الآثار الرومانية بمنطقة (أبونجيم) خلف الحصن العتيق - الذي مازال يقاوم عوامل التعرية - أدت في وقتنا الراهن إلى اختفاء جدران المباني من المسرح والحمامات والمعابد نهائياً ، على الرغم من وضوح معظم معالمها فوق سطح الأرض حتى عام ١٩٨٠م .

٢- العوامل البشرية :

تتمثل في اعتداءات البشر على مواقع التراث الثقافي المادي ، وعدم الاكتراث لأهميته وقيمته

** ولد سبتيموس في مدينة لبدا عام ١٤٦م ، تلقي بها مراحل دراسته الأولي انتقل بعدها إلى روما ، حيث تقلد عدة مناصب عسكرية ومدنية قبل وصوله للحكم ، اعتلى عرش الإمبراطورية الرومانية عام ١٩٣م وتوفي عام ٢١١م؛ للمزيد ينظر أنديشه ، أحمد محمد ، (١٩٩٢م) ، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث ،دار و مكتبة الشعب للنشر، مصراته ، ص ٩٦ .

*** تولي حكم الإمبراطورية الرومانية خلال الفترة ١١٧ – ١٣٨م وكان يلقب بمصلح العالم ؛ للمزيد ينظر السيد ، محمود ، (٢٠٠٠م) ، التاريخ اليوناني والروماني ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

[١٩] - بو شناقى ، منير ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤٨ .

[٢٠] - شلوف ، عبد السلام محمد (٢٠٠٢م) ، المواقع والوقائع الليبية ، **مجلة تراث الشعب** ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، ص ٩٩.

**** تقع مدينة المخيلي جنوب الجبل الأخضر ، ويبدو من خلال الفخار المنتشر فيها وجود استيطان روماني، ويمثل الموقع أحد الحصون المتقدمة لمواجهة القبائل الليبية التي كانت تهاجم الوجود الروماني . للمزيد ينظر علي ، فضل (٢٠٠٦م) ، المخيل الإسلامية (مدينة أثرية على حافة الصحراء الليبية) ، **مجلة المجال للثقافة والعلوم** ، العدد الثاني عشر ، جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ص ص ٦١، ٦٢ .

[٢١] - المرجع نفسه ، ص ٦١ .

التاريخية، ومعالمه الحضارية التي تشكل ثروة قومية في ليبيا ، مما نجم عنها خسائر بالغة ، ومن تلك الأضرار التي لحقت بتراثنا الثقافي المادي ما يلي :

ـ السرقة والنهب :

في ظل تراجع سلطة القانون وضعف العقاب الرادع لجريمة سرقة ونهب وتهريب الآثار حدثت الكثير من حوادث السطو والسرقة للقطع الأثرية النادرة والثمينة من المتاحف والمناطق الأثرية الليبية، على الرغم من بعض المجهودات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في تعقب لصوص الآثار ومحاولة استرجاع القطع المسروقة منهم، وقد تمت استعادة بعضها، بينما لا يزال الكثير منها مفقوداً، هذا وقد تمكنت مصلحة الآثار الليبية خلال شهر مارس ٢٠٢١م من استعادة عدد من القطع الأثرية المسروقة التي عثر عليها رجال الشرطة في مدينة بنغازي، وتعود هذه القطع إلى أربعينيات القرن الماضي وتضم منحوتات يونانية وعملات نقدية وأحجاراً كريمة، كما أن الحقول الأثرية الليبية التي تعاني من إهمال وغياب للأمن، تتعرض لحملات تنقيب غير مشروعة، على يد تجار الآثار، إضافة لعبث المواطنين بواسطة جرفها لغرض البناء على أراضيها.

وكانت السلطات الإسبانية عام ٢٠١٧م قد ضبطت ١١ قطعة أثرية ليبية بين تماثيل وتحف سرقت من متاحف مدينتي سوسة وشحات بالشرق الليبي، كانت في طريق بيعها لتجار الآثار قبل أن تتمكن السلطات الإسبانية من إيقاف عملية بيعها والتوصل لنتائج تشير إلى أنها مهربة من ليبيا، وكانت هذه القطع عبارة عن تمثال لامرأة متزوجة، ورأس جنائزي، وتمثال جنائزي (بيرسيوني) آلهة العالم السفلي، وتمثال مغطى الرأس، وكلها سرقت من سوسة وشحات قبل ست سنوات من تاريخ ضبطها .[٢٢]

وقد وثَّقت مصلحة الآثار عدة سرقات، تمثَّلت في سرقة بعض الأواني الفخارية من متحف سلطان بالقرب من مدينة سرت وسرقة عدد من الأواني الفخارية من متحف سوسة، إضافة إلى سرقة لوحتين من الفسيفساء في شحات، وكنز بنغازي .

وجدير بالذكر أن العملات المعدنية والتي يزيد عمر بعضها عن مائة عام تعد الأكثر رواجاً ، ولعل أكثر ما يسهل انتشار هذا النوع من التجارة هو وفرة هذه القطع الأثرية الصغيرة وسهولة نقلها، وسهولة بيعها والتربح منها.

وسرقة الآثار ليست وليدة العصر الحديث فقد تعرضت الآثار الليبية للسرقة منذ حقب زمنية ترجع لسيطرة الاستعمار الإيطالي على ليبيا منذ عام ١٩١١م، مثل استيلاء الحكومة الفرنسية على أرشيف الجامع الكبير، وضياع مكتبة زاوية الجغبوب التي تحتوي على ثمانية آلاف مجلد في الفقه الإسلامي ، والتاريخ والتفسير ، على إثر احتلال القوات الإيطالية واحة الجغبوب عام ١٩٢٥م ، وعند احتلالها القلعة بطرابلس ألقت بالوثائق

[٢٢]- موقع المرصد ، تاريخ النشر ٢٠١٧/٨/٢١م ، تاريخ الزيارة ١٢/٢٠٢١،١م ، https://almarsad.co/2017/08/21

والمخطوطات التي كانت محفوظة في السرايا الحمراء في البحر ، وتم انتشال عدد منها ولايزال محفوظاً إلى الآن[٢٣] ، "كما نقلت ثلاث سفن فرنسية بضغوطات سياسية عام ١٦٩٣م أعمدة أثرية رائعة وتماثيل من آثار لبدة الرومانية ، حيث زينت بها فرنسا هيكل قداس كنيسة (سان جرمان دي بريه) بباريس ومتحف اللوفر، فضلاً عن أربعة وأربعين عموداً مرمرياً ، وحوالي عشرين صندوقاً مليئة بالتحف والآثار والتماثيل النادرة التي نقلت إلى بريطانيا عام ١٨١٧م ولازال السواح يقصدون زيارتها لغرض الاستمتاع بتصاميمها في متحف لندن ".[٢٤]

- التدمير والتشويه :

قد يتسبب الإنسان في تشويه أو إخفاء معالم التراث الثقافي بقصد أو بدون قصد، وقد يتسبب في إحداث حرائق تلحق أضراراً بالغة بالمعالم الطبيعية للتراث، أو في مناطق التراث الثقافي المادي الثابت منه والمنقول .

وقد تعرضت الأثار الليبية على مدى تاريخها الطويل إلى عمليات متكررة من التدمير والتشويه، أبرزها قيام الإيطاليون إبان فترة الاستعمار بهدم منارة طرابلس التركية، واستخدموا حجارتها والأتربة المحيطة بها في عمليات بناء حاجز الأمواج القديم بالميناء ، كما دمر الألمان المنارة الإيطالية عند انسحابهم في نهاية الحرب العالمية الثانية [٢٥] .

وفي العصر الحديث تحديداً عام١٩٩١م لحقت أيدي العابثين بالمقبرة التي تم اكتشافها في منطقة عين بوزيد جنوب شرق الجغبوب بالعبث والتدمير، حيث ثم العثور على بقايا مومياء لامرأة ، وطمس معالمها من حيث طريقة الدفن وطريقة لف الجثة بالقماش" [٢٦] ، كما تعرضت بعض مواقع الفن الصخري في منطقة الأكاكوس الشهيرة للتشويه ، ففي يناير عام ٢٠١٠م قام فريق من اليونسكو بزيارة المواقع وتقييم حجم الضرر الذي وقع بها ، من أجل البحث عن سبل لمعالجة التشوهات البالغة التي تعرضت لها [٢٧] .

كما شوه مخربون الأعمدة والجدران الأثرية بالكتابة والرسم عليها في كلاً من مسرح صبراتة الأثري ، وحصن (جولايا) في منطقة (أبونجيم) ، وقد تم ملاحظة ذلك من خلال الزيارة الميدانية للموقع ، كما تعرضت مدينة شحات الأثرية " قورينا" للكثير من الانتهاكات عام ٢٠١١م، من الكتابة على المباني الأثرية وعمليات الحفر العشوائي،

---

[٢٣]- دردور ، عبد الباسط (٢٠٠٢م) ، أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي الغربي ، ط١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ص ١٧٧.

[٢٤]- المرجع نفسه ، ص ص ١٨٠ ، ١٨١ .

[٢٥]- القريزي ، سعد خليل ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤٠١ .

[٢٦]- حامد ، سعيد على (١٩٩٢م) ، الأخبار الأثرية ، **مجلة آثار العرب** ، العدد الرابع ، مصلحة الآثار، طرابلس، ص١٢٩.

[٢٧]- العقاب ، صالح رجب (د .ت) ، لقاء العدد ، **مجلة الآثار** ، مصلحة الآثار ، طرابلس ، ص ٥ .

واستخرجت منها قطع أثرية هربت إلى الخارج[٢٨] ، وخاصةً المناطق الأثرية القريبة من العمران، حيث شهدت هذه المناطق كثيراً من سلوكيات العبث والتشويه، كالكتابات المشينة على بعض المقابر بمدينة شحات الأثرية ولبدة وصبراتة .

- الحروب والنزاعات المسلحة :

شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة خلال عام ٢٠١١م وما بعده نشوب العديد من النزاعات والصراعات المسلحة التي شكلت خطراً مباشراً على التراث الثقافي المادي في العديد من المناطق ، من خلال الاعتداء على المناطق السياحية وإلحاق أضرار بالغة بها، سواءً بتدميرها أو بتشويه منظرها أو إفقادها قيمتها التاريخية، إذ تم في أثناء الحروب والنزاعات المسلحة في بعض المدن استخدام بعض المَواقع الأثرية والمَعالِم التاريخية كمأوى للمُقاتلين وكمَخازن للسلاح، ما جَعَلَها عرضة للاستهداف المباشر من قِبَل أطراف النزاع ، مثل تعرض مسرح صبراتة الأثري لقذيفة هاون عشوائية أثناء النزاعات المسلحة بالمدينة في سبتمبر وأكتوبر عام ٢٠١٧م، مما تسبب في فجوة ضخمة بالحائط الجانبي للمسرح الأثري، وكانت قد أدرجت منظمة اليونسكو في وقت سابق هذه المدينة الأثرية وأربعة مواقع ليبية أخري وهي (لبدة ، شحات ، غدامس ، جبال أكاكوس) على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في يوليو ٢٠١٦م ، بسبب الأضرار التي لحقت بها [٢٩] ، كما تعرض حصن (جولايا) في منطقة (أبونجيم) لآثار إطلاق رصاص على أسوار الحصن خلال أحداث عام ٢٠١١م.

وقد بين تقرير المقررة الخاصة في مجال حقوق الإنسان المُقدَم إلى الجمعية العامة للأُمم المتحدة في ٩ أغسطس عام ٢٠١٦م، أن الحروب الأهلية والنزاعات المسلَحة في المنطقة العربية أدت إلى تدمير الكثير من المواقع الأثرية المهمة، [٣٠] كما أشارت منظمة اليونسكو إلى أن ليبيا لا تزال تعاني من عدم الاستقرار الذي يجعل هذه المواقع في دائرة التهديد الأمني والتعديات البشرية .

وجدير بالذكر أنه على مدى تاريخ ليبيا الطويل تعرضت العديد من المناطق العمرانية والتاريخيـــة

لتدمير والهدم ، "حيث تعرضت آثار مدينة إجدابيا للتدمير الشديد خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠م - ١٩٤٣م) التي جرى بعض أعنف معاركها في المنطقة " .[٣١]

---

[٢٨]- موقع Made for minds ، ، قورينا الليبية - تراث إغريقي عالمي مهدد بالتخريب والجرف، تاريخ الزيارة ١٠/٢٠٢٢،١م ، https://www.dw.com

[٢٩]- موقع المرصد (٢٠١٧م) ، tps://wwwgoogle.com

[٣٠]- العبيدي ، مثنى ، التراث الثقافي العربي - تحديات عدة ، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٩/٢٨م ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٤م ،https://www.shorouknews.com/columns

[٣١]- شلوف ، عبد السلام محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩٩ .

- تهريب الآثار والاتجار بها :

تشكل عمليات السرقة والاتجار بمكونات التراث الثقافي كالقطع الأثرية النادرة والمنحوتات والمجسمات والمخطوطات وغيرها تهديداً بضياع هذا التراث في ليبيا ، إذ أن انعدام الأمن أدى إلى سرقة بعض القطع الأثرية النادرة وتهريبها وراء الحدود، كما سمح بحفريات غير مرخصة للحصول عليها والاتجار بها ، وفي هذا الشأن أصدرت اللجنة الوطنية المصرية للمتاحف بياناً حذرت فيه من سرقة آثار ليبيا وعرضها للبيع ، منذ عام ٢٠١٢م ، مستنكرةً عرض تمثال نصفي من المرمر للبيع، يعود للفترة من القرن الثاني إلى القرن الرابع الميلادي من موقع (سيرينا) في مزاد بقاعة دروووت ، كما أعلنت وزارة الداخلية الإسبانية ضبط الكثير من الأعمال الفنية العائدة إلى منطقتي برقة وطرابلس من بينها فسيفساء***** ونواويس -[٣٢]

وقد تعرضت آثار مدينة شحات للكثير من الانتهاكات من هذا القبيل، من خلال عمليات الحفر العشوائي، واستخرجت منها قطع أثرية ثمينة هربت إلى الخارج .[٣٣]

كما أن عشرات المواقع الثابتة في الصحراء، وفي مدن وقرى عديدة من ليبيا، تتعرض منذ سنوات للجرف والتنقيب غير المشروع وتهريب آثارها للخارج، وجدير بالذكر أن جهود مصلحة الآثار تقتصر على إمكانية إحصاء المسروقات أو فرض سيطرتها على مواقع الآثار.[٣٤]

وقد أعلن مجلس الأمن في ٤ مارس ٢٠١٧م أن تهريب الآثار والاتجار بها في مناطق الصراع هي عمليات تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة، وشبكات التهريب العابرة للحدود، وكذلك الجماعات الإرهابية من خلال التنقيب غير المشروع عن الآثار ومعالم التراث؛ يجرى ذلك عبر استغلال انفلات الأوضاع الأمنية في بعض مناطق الصراع، علماً بأن هذه الآثار شكلت مصدراً مهماً لتمويل أعمال الإرهاب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية

*****الفسيفساء قطع مكعبة الشكل لا يتعدى حجمها سنتمتر واحد وتصنع من الرخام أو الزجاج أو القرميد ، وتكون ذات ألوان مختلفة ، وعن طريق هذه المكعبات الملونة تصنع أرضيات ذات مناظر تمثل موضوعات مختلفة ، بعضها يمثل الأساطير وانتصارات الملوك ، وموضوعات أخري من الحياة اليومية . أول من أدخل الفسيفساء في العمارة هم سكان بلاد الرافدين وليس الرومان كما يعتقد بعض المؤرخين ؛ للمزيد ينظر : عيسي ، محمد علي ، (١٩٩٣م، ١٩٩٤م) ، الحياة العامة في المدن الليبية القديمة أثناء الاستعمار الروماني من خلال بعض الفسيفساء ، **مجلة آثار العرب** ، العددان السابع والثامن ، ص ٩٩ .

[٣٢]- الموقع ps://www.afrigatenewsla.174423

[٣٣]- موقع Made for minds ، تاريخ الزيارة ١،٢٠٢٢/١٠م ، https://www.dw.com

[٣٤]- موقع المرصد ، تاريخ النشر ٢٠١٧/٨/٢١م ، تاريخ الزيارة ١،٢٠٢١/١٢م ، https://almarsad.co/2017/08/21

المتطرفة، وهناك أسباب أخرى أسهمت في تنامى ظاهرة الاتجار بالآثار، تتمثل في توفر سوق سوداء رائجة تباع فيها الآثار المسروقة، إضافة إلى الظروف الدولية المساعدة على الفوضى وصراع المَصالح، وعدم وجود مؤسسات فاعلة مختصة بحماية التراث الثقافي في هذه المناطق .[٣٥]

- الأعمال العدائية والارهابية :

والتي أدت إلى تدمير متعمد وممنهج للمناطق السياحية التاريخية والثقافية التي تمثل جوهر السياحة في ليبيا، وانتشار معتقدات وأفكار متطرفة تحرم كل ما يعبر عن الأجداد ويجسد تاريخهم،

فمنذ عام ٢٠١١م تعرَّض كثيرٌ من الأضرحة للتدمير على أيدي متشدِّدين، بينها مزارات وأضرحة في مدينة زليتن شرق طرابلس كضريح الشيخ عبد السلام الأسمر، وفي العاصمة نفسها، وأضرحة زويلة التاريخية في الجنوب، وما تعرضت له بعض المساجد كمسجد الصحابة وبعض الأضرحة في مدينة درنة، والأضرحة والمواقع الصوفية في مدينتي صرمان وصبراتة غرب العاصمة طرابلس [٣٦]، الأمر الذي أدى إلى تدمير ممنهج لهذه المواقع التاريخية، وطمس صفحات مهمة من الذاكرة الإنسانية .

- التوسع العمراني على حساب المناطق السياحية :

أدى غياب الوعى المجتمعي بأهمية التراث الثقافي والمَواقع الأثرية إلى التعدي على مناطق التراث، والتي غالباً ما يصاحبها عدم إدراك بأهمية تلك المَواقع ومكانتها بوصفها تراثاً يمثل هوية وتاريخ المجتمع، مما أدى إلى تعرضها إلى تجاوزات واعتداءات المواطنين من خلال استغلال بعض المساحات بها في الزراعة أو الرعي أو بالبناء فيها، والذي عرفته بعض المدن الليبية ، وتشييد بعض المشاريع الكبرى ، خاصةً بعد أن تم سن قانون عام ٢٠١٣م يسمح باستعادة الأراضي المصادرة في عهد النظام السابق، سامحاً للناس بتنفيذه حرفياُ، ليضموا ما يرون أنه من مستحقاتهم من الأرض، فاستغل بعض السكان الفوضى القائمة للبناء العشوائي داخل المواقع الأثرية المحمية، والزحف العمراني بنسبة تصل بين ٢٠ و٣٠ في المئة من إجمالي مساحتها كما حدث في مدينة شحات الأثرية، وأدى ضعف العقوبات على المخالفين إلى مزيد من الاعتداءات على المواقع الأثرية دون خوف من العقاب .

ولمعالجة هذه المشكلة لابد أن تقوم السلطات المعنية بوضع حلول مرضية لأصحاب الأراضي في محيط المدن الأثرية، خاصةً التي يعتقد أنها تحوي آثاراً غير مكتشفة مدفونة تحتها، ومنح تعويضات لأصحاب الأراضي لإنهاء هذه القضية، ووضع الخرائط

---

[٣٥] - العبيدي ، مثنى ، مرجع سبق ذكره .

[٣٦] - موقع بوابة الوسط ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٨م، http://alwasat.ly

والمخططات التي تبين للمواطنين المواقع المحتملة للآثار المدفونة، حتى ينتبه المواطن مستقبلاً، ولا يتسبب دون قصد في أعمال حفر عشوائية تدمر الآثار.

كما أن التطور العمراني والاقتصادي وقيام المشروعات الوطنية قد يشكل تعدياً كذلك على مواقع التراث الثقافي، فتُقدم السلطات أو الأفراد في بعض الحالات على هدم المباني التاريخية، أو تغيير معالمها لتنفيذ توجهات خدمية أو اقتصادية أو سكنية للمجتمع، كما يندرج تحت الأخطار البشرية ما يقع فيه القائمون بالحفاظ على التراث، من أخطاء نتيجة قلة الخبرة أو الدراسة، سواء كانت هذه الأخطاء في طريقة وأسلوب الترميم ذاته أم في نوعية المواد المستخدمة .

على الرغم من هذه المشاكل والظروف غير الآمنة التي تتعرض لها المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية في ليبيا، وما يعانيه هذا القطاع من تهميش وعدم اهتمام بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض بوارق الأمل في أن تجد من المبادرات وإن كانت فردية ما يعاظم الأمل ويبشر بالخير، حيث استقبلت عدد من مراقبات الآثار في مناطق شرق البلاد وغربها بعض المواطنين الذي بادروا بتسليم قطع أثرية نادرة من المقتنيات التاريخية بعد أن احتفظوا بها مخافة ضياعها أو تهريبها أثناء الفوضى ، ولعل أبرز المواقف هو قيام رئيس فرع مصلحة الآثار في مدينة سرت بالاحتفاظ بأهم القطع الأثرية في مدينة سلطان الأثرية وإخفائها خلال فترة سيطرة تنظيم داعش على المدينة عام ٢٠١٦م .[٣٧]

- ضعف الإمكانيات المادية :

والذي يتمثل في نقص أو ضعف المَوارد المالية المخصَصة لحماية التراث الثقافي وصيانته وترميمه، مما يحول دون حصوله على الأهمية التي يستحقها، فضلاً عن عدم وجود آليات لتوفير مَوارد جديدة من خلال تحديد مَصادر مُستحدثة وضخها بشكلٍ عقلاني في عمليات الحفاظ والصيانة والترميم وإعادة التأهيل التي تتطلبها بعض مناطق التراث الثقافي، وكذلك ضعف تمويل الجهات الرقابية والجمعيات الرسمية المسؤولة عن حماية التراث بما يكفى من مَوارد وإمكانيات مادية .

ويأخذ الحفاظ على التراث الثقافي المادي صوراً عديدة منها : الترميم، والعلاج، والحفظ والابقاء، والحماية، والصيانة، والتهيئة، وإعادة التركيب أو الإحياء، كما تتضافر جهود علوم عديدة أخرى تساهم كلٌ في تخصصه بنصيب وافر في المحافظة على التراث الثقافي، ومنها علوم : الكيمياء، والفيزياء، والجيولوجيا، والبيولوجي، والهندسة المعمارية وغيرها، وقد يكون الحفاظ على التراث الثقافي المادي من النوع الوقائي، بالتحكم في بيئة الممتلكات الثقافية ومراقبتها، دون التدخل في أي جزء من هذه الممتلكات بإضافة مادة لتثبيتها، أو تقويتها، أو حفظها، أو إزالة جزء منها، وقد يكون من نوع الحفاظ التدخلي، ويقصد به

[٣٧]- موقع نواويس ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٠م ، tps://wwwgoogle.com

معالجة المادة المصنوعة منها قطع التراث (الثابت أو المنقول) بإضافة مادة إليها، أو بحذف شيء منها، أو بهما معاً، ولابد من معرفة عوامل وأسباب التلف، وإدراك طبيعة وخواص وتركيب المادة المصنوع منها المعلم التراثي، وكذلك المادة المستخدمة في العلاج ، [٣٨] وهذا الأمر يتطلب توفر المواد الترميمية والوسائل والأدوات المستخدمة في عملية الترميم أو المعالجة .

من هنا تأتى الحاجة الملحة إلى ضرورة الاهتمام بالتراث الثقافي وحمايته من خلال جهود المؤسسات والجمعيات المحلية، وكذلك مساعي المنظمات الدولية المعنيَة بالتراث نحو توفير الحماية اللازمة للتراث الثقافي والمحافظة عليه، لما له من أهمية في حياة المجتمعات وحماية تاريخها، لكونه جزءاً لا يتجزأ من هوية هذه الشعوب، ناهيك عن أهميته الاقتصادية في كونه مصدر من مصادر الدخل القومي، بما يوفره من عائد مادي عند استغلاله في تنشيط السياحة وتحريك عجلة الاقتصاد .

شكل رقم (٢) العوامل التي تهدد التراث الثقافي المادي

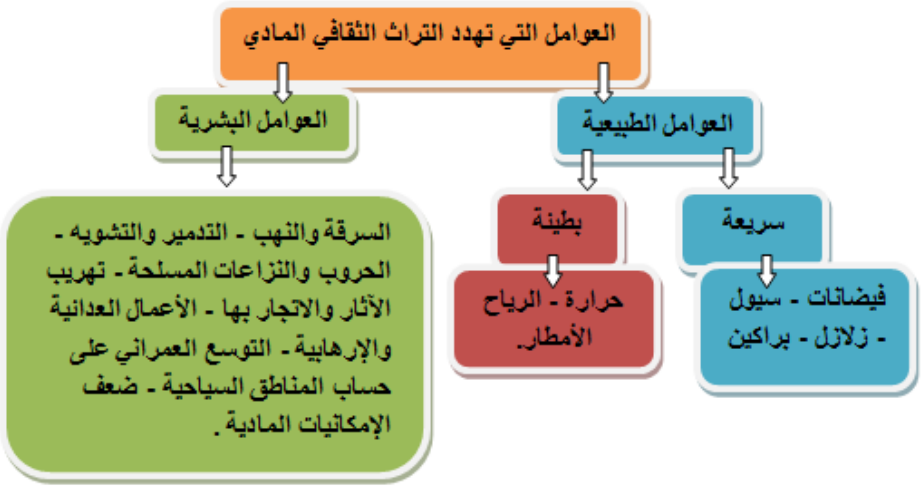

المصدر : المرجع نفسه ، ص ٩٠ .

[٣٨]- غنيم ، محمد أبو الفتوح و بن عبد الرحمن ، عبد الناصر ، التراث الثقافي، ماهيته، مهدداته والحفاظ عليه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ٢٠١٧م .

رابعاً : جهود حماية التراث الثقافي المادي في ظل التغيرات الراهنة :

نعيش اليوم تحديات غير متناهية في سبيل حماية تراثنا الثقافي والحفاظ على هويتنا الوطنية في ظل الظروف التي يعيشها مجتمعنا اليوم ، وفي ظل واقع يفرض علينا مجاراة التطور الحضري ، ولا سبيل لنا للتغلب على تلك التحديات إلا بالعمل بجد للحفاظ على تراثنا الثقافي بشقيه المادي وغير المادي وترسيخ أهميته وقيمته في نفوس أبنائنا ، ليصبح جزءاً من حاضرهم وطموحات مستقبلهم بعد أن مثل جزءاً مهماً من ماضيهم الخالد عبر العصور .

ونستعرض في هذا الجزء المجهودات والأفعال البشرية المحلية أو الدولية لحماية التراث الثقافي المادي والمحافظة عليه، كما نستعرض ما يستوجب علينا القيام به للحفاظ على تراثنا الثقافي ، وقيم تاريخنا الحضاري والإنساني وحمايته مستقبلاً :

١- الجهود المحلية في حماية التراث الثقافي المادي :

تأتي الجهود المحلية في حماية التراث عن طريق الاهتمام به، والعمل على تسجيله وتوثيقه، والحفاظ عليه وإحيائه، وهو ما يمكن أن ينعكس على حاضر الأمة، وسلوكيات أفرادها، كما أن محاولة هدمه وتشويهه، واجتثاثه، يمثل طمساً لذاكرتها الجماعية .[٣٩]

إن واجب المحافظة على المواقع الأثرية من العبث والتخريب يعد من أولى الواجبات وأكثرها أهمية ، وهذا الواجب غير منوط بجهة معينة دون الجهات الأخرى ، بل هو مسؤولية الجميع ، لأن شواهد الماضي كالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية الباقية من الأزمان الماضية لا تتزايد أبداً وإنما تتناقص باستمرار نتيجة السرقة والنهب والإتلاف والتدمير بقصدٍ أو بغير قصد" .[٤٠]

وفي إطار الجهود المحلية لحماية الآثار تمكن فريق من مختصي وعمال الآثار الليبيين خلال
عام ٢٠١١م من إخفاء وتخزين عدد كبير من القطع الأثرية المهمة في أماكن آمنة، بغرض المحافظة عليها من السرقة والنهب.[٤١]

وعلى الصعيد الرسمي توجد العديد من المؤسسات التي تعمل على حماية التراث الثقافي المادي والمحافظة عليه، وأهم الجهات المعنية بصيانة وحماية التراث هي :

---

[٣٩]- غنيم ، محمد أبو الفتوح و بن عبد الرحمن ، عبد الناصر ، التراث الثقافي، ماهيته، مهدداته والحفاظ عليه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ٢٠١٧م .

[٤٠]- عبد الله ، يوسف محمد (٢٠٠٩م) ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩ .

[٤١]- موقع المرصد ، تاريخ النشر ٢٠١٧/٨/٢١م ، تاريخ الزيارة ١،٢٠٢١/١٢م ، https://almarsad.co/2017/08/21

١- مصلحة الآثار الليبية :

تعتبر مصلحة الآثار في ليبيا هي الجهة الأولى المعنية قانوناً بحماية وصيانة ورعاية الآثار، ويقع مقرها الرئيسي بالسرايا الحمراء بطرابلس، وتشرف على كل المواقع والمعالم الأثرية، إضافة إلى المدن التاريخية، من خلال عدد من المراقبات التي تتبعها عدد من المكاتب الأثرية، وهي مراقبات (صبراتة، شحات، طرابلس، بنغازي، جبل نفوسة، لبدة الكبرى، غدامس، الجنوب " أكاكوس") ، كما تعتبر القناة الرئيسية التي تصل ليبيا بالمنظمات العالمية ذات العلاقة بالآثار والتراث، ومن خلال المتاحف والمواقع الأثرية، إضافة إلى أنها تتولى التعريف بالآثار والتراث على الصعيدين الوطني والعالمي .

من ناحية أخرى تتعاون المصلحة مع العشرات من البعثات الأثرية الأجنبية العاملة بالمدن الأثرية، إضافة إلى تعاونها الوطيد مع مركز التراث العالمي بحكم وجود خمس مواقع أثرية مسجلة رسميا في قاعدة التراث العالمي .

وقد أجاز صدور القانون رقم ٣ لعام ١٩٩٤م بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية لمصلحة الآثار أن تكون الجهة الوحيدة المسؤولة أمام القانون عن حماية الآثار والنشر عنها والتعريف بها، وممارسة أعمال الحفر والتنقيب عنها .

ولمصلحة الآثار العديد من النشاطات والإنجازات العملية في مجال حماية وصيانة وترميم الآثار وبالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية مثل صيانة مقبرة ميترا بمدينة طرابلس القديمة، وأعمال ترميم المباني الأثرية بمدينة صبراتة، والمتمثلة في إرجاع بعض القطع الرخامية لأماكنها بالمسرح الأثري، وصيانة جزء من الجدران المتضررة في الحمامات العامة ، كما استرجعت المصلحة عن طريق السفارة الليبية في المملكة المتحدة في ١٣ أبريل ٢٠٢١م، بمقر السفارة في لندن، القطعة الأثرية المهربة من ليبيا والمتمثلة في تمثال "بيرسفوني"، الذي تم ضبطه من قبل السلطات البريطانية خلال تهريبه إلى بريطانيا عام ٢٠١١م، كما أعلنت المصلحة رسمياً استلامها للرأس الرخامي للإمبراطورة (فاوستينا الصغرى) ابنة الامبراطور(انطونيوس بيوس) في ٢٠٢١/٣/٢٠ م ، وعودته إلى ليبيا بعد تهريبه لأكثر من سبعين عاماً، من خلال سفارة ليبيا في النمسا ، على أن يتم ارجاع هذه القطعة الي مراقبة آثار شحات ومكتب آثار سوسة المكان الاصلي للرأس .[٤٢]

٢- جهاز إدارة المدن التاريخية :

يختص هذا الجهاز بوضع الخطط والبرامج الثقافية والفنية والهندسية الخاصة بحماية وتطوير المدن القديمة والمباني التاريخية في ليبيا، وكل ما يتعلق بشؤون تلك المدن والمباني والمرافق الكائنة بها، والمكملة لها، وكذلك كل ما يتعلق بحمايتها والمحافظة على الشخصية التاريخية لها، وفقاً لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤م، بشأن حماية الآثار والمتاحف

[٤٢]- موقع مصلحة الآثار الليبية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٠م ، http://doa.ly/about

والمدن القديمة والمباني التاريخية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذها مباشرة، أو بالاشتراك مع الغير، وأهم مهامه على وجه الخصوص ما يلي :

١- وضع وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشروعات الثقافية والفنية، التي تؤكد تواصل واستمرار الكيان الحضاري الأصيل للمدن القديمة والمباني التاريخية .

٢- وضع التقديرات المالية اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج ومشروعات حماية وتطوير المدن القديمة والمباني التاريخية .

٣- تحديد ما يعتبر مدناً قديمة ومباني تاريخية، وتسجيل ما يرى تسجيله منها محلياً، ولدى المنظمات العربية والإقليمية والعالمية المختصة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٤- تحديد وتنظيم استعمالات المدن القديمة والمباني التاريخية، والمرافق المكملة لها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لإحياء الأنشطة الإنتاجية والخدمية والثقافية والفنية والصناعات التقليدية التي تميز تلك المدن .

٥- تنفيذ ما يدخل في اختصاصه طبقاً لأحكام التشريعات والقوانين واللوائح المتعلقة بحماية المدن القديمة والمباني التاريخية وتنظيمها وإدارتها .

٦- وضع المواصفات والمتطلبات والشروط الفنية التي على أساسها يتم تصميم وتنفيذ مشروعات ترميم وصيانة، وإعادة تأهيل وتوظيف واستثمار المدن القديمة والمباني التاريخية، والعمل على تنفيذها .

٧- المساهمة في بناء القدرات الوطنية في مجالات حماية وتطوير المدن القديمة والمباني التاريخية، وإعداد المناهج، وإقامة الورش والدورات التدريبية للحرفيين والفنيين والمهندسين وملاك المباني القديمة في إعمال التأهيل المختلفة .

٨- إعداد قاعدة بيانات المدن القديمة والمباني التاريخية، من خلال تجميع وحفظ كافة الوثائق المتعلقة بها، بما في ذلك المخططات وأعمال المسح والمحفوظات والمطبوعات والصور والأشرطة، ونحوها من الوسائط التوثيقية، وكل ما يتعلق بالمواد التاريخية، حول تراث المدن القديمة والمباني التاريخية المادي وغير المادي .

٩- القيام بالأعمال المعمارية والإنشائية والهيدروليكية والبيئية والاجتماعية ونحوها للمدن القديمة والمباني التاريخية، لتوثيق حالة تلك المدن والمباني، وتقييم هذه الحالة لتحديد متطلبات إعادة التوظيف والاستثمار والعمل على حمايتها وتنظيم استعمالها.

١٠-توفير مواد البناء التقليدية والمواد المماثلة، التي تحمل نفس المواصفات الفنية للمواد التي استخدمت في مراحل التشييد الأولى، وذلك لضمان إجراء عمليات الصيانة والترميم دون إحداث تغيير أو تشويه بنمط النسيج العمراني .

١١-توفير المعدات والمواد والتجهيزات والآلات في نطاق الأعمال المنوطة به، سواء من السوق المحلي أو عن طريق الاستيراد وفقاً للتشريعات النافذة .

١٢-إعادة تأهيل مرافق البنية التحتية والخدمية داخل المدن القديمة والمباني التاريخية، والنطاق المحيط بمرافقها والفضاءات المكملة لها .

١٣-تشجيع استعمال مرافق المدن القديمة بإقامة الاحتفاليات الدينية والاجتماعية، والتظاهرات والمهرجانات السياحية والثقافية، بالتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

١٤-إعداد الدراسات والبحوث والتصاميم الهندسية اللازمة لتنفيذ المشروعات وأعمال الصيانة

والترميم للمباني والمدن التاريخية ، وإصدار التراخيص الخاصة بالبناء والترميم ، والإشراف .[٤٣]

هذا ويعد النقص في وعي شرائح المجتمع المختلفة بأهمية التراث المعماري وما يمثله من قيمة حضارية للشعب الليبي أحد الأسباب الرئيسية في عرقلة عمليات الحماية، وكذلك الترميم والصيانة ، وبالتالي زيادة الأخطار التي تهدد هذه الثروة الوطنية ، مما يحتم علينا ضرورة القيام بواجبنا اتجاه المحافظة عليه من خلال :

١- الوعي كامل بأهمية تراثنا الثقافي والحضاري، وما يجب علينا فعله إزاء حمايته والمحافظة عليه ، فالتراث هو الهوية التي تساعد على تشكيل تاريخنا وحاضر أمتنا ، والمحافظة عليه مهمة الجميع، من مجتمع مدني، وهيئات علمية وسلطة سياسية حاكمة ، ويجب أن يكون هناك تواصل دائم بين الأجيال لكي لا يندثر هذا التراث وينتهي .

٢- تعريف النشء الجديد به في المدارس ومنذ الصغر ، من خلال المناهج الدراسية التي تتناسب مع كافة المراحل العمرية ، والتوسع في إقامة المتاحف التعريفية بالتراث ، واعتبار المتحف مدرسة تجسد العلاقة والتفاعل المستمر بين التلميذ وجزء أصيل من تراثه .[٤٤]

٣- زيادة التعريف بالمناطق الأثرية في ليبيا ، بما يعكس أهميتها الحضارية والتراثية ، بتشجيع كل قرية ومدينة بإبراز كل ما لديها من معالم تاريخية وحضارية ، بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية ، وهنا يؤدي الإعلام دوراً بارزاً في إيصال الصورة المتعلقة بالمناطق الأثرية ، وما تحويه من معالم معمارية وحضارية .[٤٥]

٤- حظر الحفر العشوائي للحصول على الآثار والتحف والقطع النادرة ، والتي تتم دون

---

[٤٣]- موقع جهاز إدارة المدن التاريخية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٦م ،
http://www.hcab.ly/site/index.php

[٤٤]- المرجع السابق ذكره ، ص ١٧ .

[٤٥]- المرجع السابق ذكره ، ص ١٧ .

الالتفات إلى طرق الحفر الصحيحة ، ودون العناية بالآثار الدقيقة والبقايا الأثرية الحساسة ، لأن الهدف محصور باستخراج الآثار الثمينة كالتماثيل والحلي والمسلات الحجرية والمحافظة عليها .[٤٦]

٥- التسجيل والتوثيق في أرشيف المؤسسة التراثية بما يضمن الحفاظ على التراث وحمايته من الضياع والتلف ، وحتى تسهل عملية المطالبة به واسترجاعه إذا كان مسجلاً في سجل التراث الثقافي الذي ينبغي أن يكون بمتناول المهتمين .[٤٧]

٢- الجهود العالمية في حماية التراث الثقافي المادي :

كان للاهتمام بالتراث الثقافي وما يتعرض له من مخاطر ومهددات دور في ظهور العديد من المنظمات العالمية والعربية التي تعنى بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، فقد أنشئت مؤسسات ومنظمات دولية لهذا الغرض ، يأتي على رأسها؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المعروفة باليونسكو، وما يندرج تحتها من منظمات ولجان فرعية، ثم المجلس الدولي للمعالم والمواقع (الايكوموس)، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (الايكروم)، ومنظمة مدن التراث العالمي، والمجلس الدولي للمتاحف (الايكوم) وغيرها من المؤسسات الدولية، وهناك المؤسسات والمنظمات العربية والاقليمية المعنية أيضاً بالتراث العربي والإسلامي، ومنها (الالكسو) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المعروفة بـ (الايسيسكو)، ومؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية، ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية، ومؤسسة (الآغا خان) للخدمات الثقافية، والمركز الإقليمي العربي للتراث العالمي، إضافة إلى مراكز قُطرية في العديد من الدول العربية، مثل الجمعية السعودية للمحافظة على التراث في المملكة العربية السعودية، ومركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي بالقاهرة بجمهورية مصر العربية، وجمعية أصدقاء الآثار والتراث في المملكة الأردنية. وأيضاً هناك المؤسسات التعليمية والأكاديمية في الجامعات والمعاهد، المعنية بالمحافظة على التراث وصيانته ودراسته .[٤٨]

وقد اهتمت منظمة اليونسكو منذ نشأتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة بخطة حماية التراث الثقافي، فمن شدة الدمار الذي لحق بالمعالم الأثرية ، قامت المنظمة بالعمل في اتجاهين :

---

[٤٦] - حيدر ، كامل (١٩٩٥ م) ، منهج البحث الأثري والتاريخي ، ط ١، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ص ٢٣ .

[٤٧]- عبد الله ، يوسف محمد ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٥ .

[٤٨]- غنيم ، محمد أبو الفتوح و بن عبد الرحمن ، عبد الناصر ، التراث الثقافي، ماهيته، مهدداته والحفاظ عليه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ٢٠١٧م .

- **الأول :** عن طريق عقد اتفاقية (لاهاي) عام ١٩٥٤م، لحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح ، وأيضاً توصية سنة ١٩٥٦م التي توضح المعايير الدولية التي يجب تطبيقها في الحفائر الأثرية .[٤٩]
- **الثاني :** عن طريق الزيارات الميدانية، بإرسال بعثات من الباحثين المتخصصين إلى المواقع الأثرية المتضررة، للتعرف على نوعية المشكلات واقتراح الحلول المناسبة، مثل الزيارات الميدانية لمنطقة جبال (أكاكوس) جنوب ليبيا .[٥٠]

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا صنفت في اتفاقية التراث العالمي سنة ١٩٧٨م، وتم تسمية خمسة مواقع لتكون ضمن قائمة التراث العالمي وهي : مدينة لبدة الأثرية سنة ١٩٨٢م، ومدينة صبراتة الأثرية ١٩٨٢م ، ومدينة شحات الأثرية سنة ١٩٨٢م ، والرسومات الحجرية بجبال (تادرات أكاكوس) سنة ١٩٨٥م ، و مدينة غدامس القديمة سنة ١٩٨٦م .[٥١]

وقد بقيت هذه المواقع المسجلة عالمياً ، وغيرها من المواقع التي لا تقل أهمية عنها مقاصد ثقافية ، ومزارات سياحية ، تتمتع بحماية الهيئة العامة للسياحة ، إلا أنها بعد أحداث فبراير ٢٠١١م ، ونتيجة للتغيرات التي طرأت في ليبيا، وغياب عدد من مؤسسات الدولة الضبطية واستشراء الفوضى، تعرضت هذه المواقع وغيرها للضرر، والتعدي ، والتخريب ، علاوة على الإهمال والتسيب من قبل معظم السلطات والحكومات التي توالت على إدارة البلاد ، وهو الأمر الذي دعا منظمة اليونسكو لإدراج المواقع التراثية الليبية المسجلة لديها في قائمة مواقع التراث العالمي المهدد بالخطر ، حيث قررت لجنة التراث العالمي لليونسكو المجتمعة في إسطنبول في يوليو ٢٠١٦م ، إدراج المواقع الليبية الخمسة من ضمن قائمة التراث المعرض للخطر بسبب الأخطار المترتبة على النزاعات التي تدور رحاها في عدة مناطق من ليبيا .[٥٢]

وهذا الاهتمام الدولي والاقليمي والقُطري بالتراث وحمايته كان لابد أن يصحبه مجموعة من الاتفاقيات المتوازية أيضاً في محيطها الدولي والإقليمي، وكذلك قوانين محلية وقُطرية تحكم وتنظم وتضبط العمل في مجال التراث، وقد ظهر ما يربو عن خمس وعشرين اتفاقية وميثاق ووثيقة دولية تغطي الموضوعات المتعلقة بحماية التراث الثقافي المادي، الثابت منه والمنقول، وكذلك غير المادي وحمايته بصورة مباشرة، سواء بالترميم، مثل: ميثاق أثينا ١٩٣١م، وميثاق البندقية ١٩٦٤م، ومنها ما يتعلق بالحماية، مثل: اتفاقية لاهاي

---

[٤٩] - الهياجي ، ياسر هاشم عماد ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩٢ .

[٥٠] - بوشناقى ، منير (٢٠٠٢م) ، تعاون دولي للحفاظ على التراث الثقافي ، **مجلة تراث الشعب** ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، المؤسسة العامة للإعلام ، طرابلس، ص ٤٧ .

[٥١] ندوة سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي العالمي ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٤.

[٥٢] - موقع ps://www.afrigatenewsla.17442

لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، واتفاقية باريس لحماية التراث الثقافي والطبيعي ١٩٧٢م، وميثاق حماية وإدارة التراث الأثري ١٩٩٠م، واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه ٢٠٠١م، ومنها المتعلق بالحفاظ عليه مثل: ميثاق بورا ١٩٨١م، وميثاق واشنطن ١٩٨٧م للمحافظة على أصالة التراث، مثل: ميثاق أو وثيقة نارا للأصالة ١٩٩٤م. وكذلك نماذج الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي، مثل: اتفاقية حماية أو صون التراث الثقافي غير المادي ٢٠٠٣م، والمعدلة لعام ٢٠١٠م. وهناك أيضاً الاتفاقيات والمواثيق العربية والاسلامية، مثل: القانون الموحد للآثار لعام ١٩٨١م، وميثاق لاهور لعام ١٩٨٠م، والقانون النموذجي لحماية المخطوطات في البلاد العربية ١٩٨٧م، والاتفاقية العربية لحماية المأثورات الشعبية ٢٠١٠م .

وجدير بالذكر أن أشكال الحماية لمواقع التراث الثقافي تتنوع بين الحماية الأمنية والحماية القانونية والحماية الإدارية والحماية التقنية .

شكل رقم (٣) أشكال الحماية للمواقع التراثية

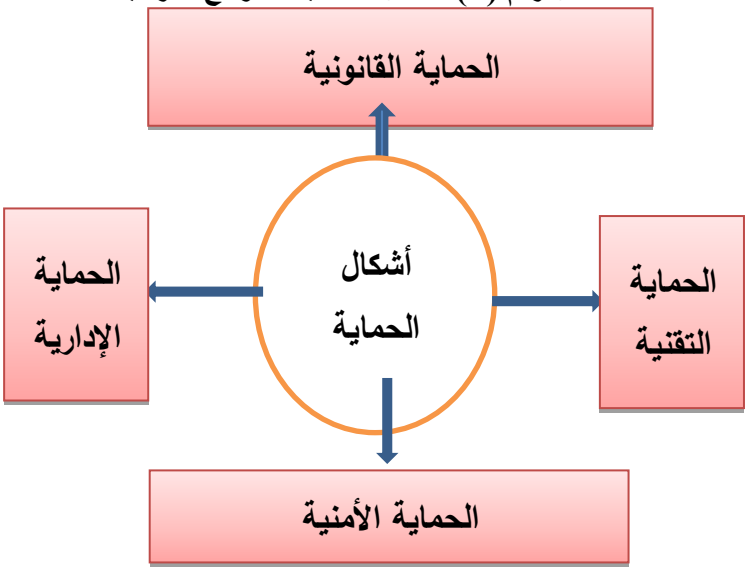

المصدر : المرجع السابق نفسه .

الخاتمة :

إن تحديد الأخطار والتحديات المختلفة التي تواجه التراث الثقافي المادي وغير المادي ودراستها ومعرفة أسبابها، سيساعد في وضع استراتيجيات الوقاية منها، والحفاظ على التراث الثقافي من مؤثراتها، ومخاطرها .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الدراسات والبحوث العلمية قد تمهد الدرب أمام جهود مستقبلية جدية تسمح بمواصلة العمل نحو حماية التراث الثقافي في ليبيا وصونه وتعزيزه .

وعلى ضوء ما تقدم بات واضحاً أن حماية التراث الثقافي المادي في ليبيا تعاني من قصور وضعف بدءاً من تقصير القنوات الإعلامية التي تهمل في معظمها أهمية هذه المسألة في تنوير وإيقاظ وعي الرأي العام حول الأخطار والتحديات الجسيمة التي يتعرض لها التراث الثقافي المادي في ليبيا، إلى غياب الوعي المجتمعي وتراجع الإحساس بالهوية وضعف المسؤولية الاجتماعية، لهذا السبب يبدو الأمر ملحاً وخطيراً للغاية، ولا بد أن تتكاثف الجهود الحكومية والأهلية من أجل حماية التراث، وتفعيل القوانين والتشريعات التي تجرهم الاعتداءات المتكررة على مواقع التراث، وكذلك القيام بحملات لإحاطة الرأي العام علماً بهذه القضية وتداعياتها على الموروث الثقافي للمجتمع وهويته التاريخية .

إذا كانت أولوية القانون الدولي الإنساني هي حماية المدنيين من آثار النزاعات المسلحة ، إلا أن واحداً من أهدافه أيضاً هو حماية ممتلكات هؤلاء المدنيين بما في ذلك الممتلكات الثقافية المادية أثناء النزاعات المسلحة بنفس درجة حماية المدنيين أنفسهم كإحدى أهم وسائل الحفاظ على هوية الشعب المستهدف .

توصيات البحث :

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث ، توصي الباحثتان بما يلي :

١- مناشدة الجهات المعنية والمنظمات المحلية والدولية والعربية والإسلامية للعمل من أجل المحافظة على التراث الثقافي وحمايته ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لبقائه واستمراره ، وتجنيبه المخاطر المستقبلية الطبيعية والبشرية بشتى الوسائل .

٢- ضرورة المحافظة على المدن القديمة وصيانتها وترميمها باستخدام المواد التقليدية والتصميمات الهندسية ، وهذا لا يتأتى إلا بتدريب الكوادر الفنية للقيام بمثل هذه الأعمال .

٣- العمل على تعميق الوعي بالتراث وأهميته في تنمية المجتمع ، ودعم الجهود الفردية والجماعية لحماية التراث من النهب ، وحتي نوحد الصلة بين المواطن وتراثه ، لأن ضعف الوعي به سبب رئيسي من أسباب اندثاره وضياع الكثير من عناصره .

٤- تكثيف الحملات الإعلامية لتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على التراث وتطويره بما لا يتعارض مع الأصالة ، وأن التنمية الحضرية لا ينبغي أن تكون على حساب القضاء على التراث الثقافي المادي لكونه ثروة وطنية مستدامة يملكها كل الليبيين .

٥- رسم الخطط والسياسات المستقبلية لتطوير قطاع السياحة وذلك من خلال إنشاء البنى التحتية كالقرى السياحية والمصائف والفنادق السياحية مما يشجع السياحة الداخلية والخارجية .

٦- تأسيس المجلس الأعلى للآثار، ليكون مرجعية تحدد من خلاله المواقع الأثرية المحتاجة

للحماية أو الترميم أو الإصلاح، وأن تكون هذه المرجعية مكونة من خبراء في علم الآثار والجيولوجيا، ودعم أجهزة ومؤسسات حماية الآثار بالإمكانيات المادية ومن بينها سيارات الدفع الرباعي لتفقد هذه المناطق ومثيلاتها بغرض الإشراف والمتابعة الدورية.

٧- وضع ضوابط لمرتادي المناطق الأثرية، وذلك بحث الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية بإصدار مدونة السلوك السياحي الحميد بالتنسيق مع مصلحة الآثار، وتوزيعها على الشركات السياحية لتكون ملزمة، وعدم السماح للسواح الفرادى من ارتياد هذه المناطق إلا تحت إشراف إحدى الوكالات السياحية المرخص لها .

٨- تفعيل القوانين المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وتطبيق العقوبات الرادعة لكل الانتهاكات التي يتعرض لها، لأن القوانين الموضوعة سابقاً رغم عراقتها تبدو قديمة وضعيفة من حيث التنفيذ، فالقوانين لم تعدل منذ زمن طويل وبقيت على حالها، الى جانب ضعف آليات تطبيقها بحق المخالفين، حتى الغرامات المالية بسيطة ولا تساوي فداحة الجرم، وعقوبة السجن كذلك، وبالتالي لا تردع الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على التراث بصورة مستمرة.

٩- رفع الوعي الاجتماعي لدى المواطنين حول أهمية التراث الثقافي المادي، وذلك ببث برامج ومحاضرات توعوية مقروءة ومسموعة ومرئية للتعريف بقيمة هذا التراث والأهمية الوطنية والعالمية لهذه المناطق .

١٠- مطالبة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والصندوق العالمي للآثار بإدراج المزيد من المواقع الليبية الاستثنائية في قوائم المواقع المهددة بالخطر مثل جرمة وسوسة وطلميثة وقرزة والقريات ، وإدراج مواقع إضافية على قائمة التراث العالمي لليونسكو من شأنه أن يسهم في استقطاب المزيد من أفواج السياح ، وتنشيط حركة الاقتصاد .

قائمة المراجع :

أولاً : الكتب :

١- استيتية ، دلال ملحس ،(٢٠٠٤م) ، التغير الاجتماعي والثقافي ، ط١ ، دار وائل ، الأردن .
٢- السيد ، محمود (٢٠٠٠م) ، التاريخ اليوناني والروماني ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .
٣- أنديشه ، أحمد محمد (١٩٩٢م) ، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا ، دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع ، مصراتة .
٤- بن طالب ، محمد عمر(٢٠٠١ م) ، لبدة الحضارة ، ط١ ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي.
٥- حيدر ، كامل (١٩٩٥ م) ، منهج البحث الأثري والتاريخي ، ط ١، دار الفكر ، بيروت.
٦- دردور ، عبد الباسط (٢٠٠٢م) ، أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي الغربي ، ط١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس .
٧- سيد ،، أشرف صالح محمد ، (٢٠٠٩م) ، التراث الحضاري في الوطن العربي – أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام ، ص ٥ .

ثانياً : الدوريات :

٨- العقاب ، صالح رجب (د . ت) ، لقاء العدد ، **مجلة الآثار** ، مصلحة الآثار ، طرابلس .
٩- الهياجي ، ياسر هاشم (٢٠١٦م) ، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإداراته وتعزيزه ، **مجلة ادوماتو** ، العدد الرابع والثلاثون .
١٠- بوشناقى ، منير (٢٠٠٢م) ، تعاون دولي للحفاظ على التراث الثقافي ، **مجلة تراث الشعب** ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، المؤسسة العامة للإعلام ، طرابلس .
١١- حامد ، سعيد على (١٩٩٢م) ، الأخبار الأثرية ، **مجلة آثار العرب** ، العدد الرابع ، مصلحة الآثار، طرابلس .
١٢- شلوف ، عبد السلام محمد (٢٠٠٢م) ، المواقع والوقائع الليبية ، **مجلة تراث الشعب** ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول .
١٣- علي ، فضل (٢٠٠٦م) ، المخيل الإسلامية (مدينة أثرية على حافة الصحراء الليبية) ، **مجلة المجال للثقافة والعلوم** ، العدد الثاني عشر ، جامعة عمر المختار ، البيضاء .
١٤- عيسي ، محمد علي (١٩٩٣، ١٩٩٤م) ، الحياة العامة في المدن الليبية القديمة أثناء الاستعمار الروماني من خلال بعض الفسيفساء ، **مجلة آثار العرب** ، العددان السابع والثامن.
١٥- فرج ، فاطمة منصور ، (٢٠١٠م) ، التغير الاجتماعي والعلاقات الداخلية للأسرة الليبية – دراسة ميدانية على عينة من الأسر في مدينة سرت (رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والتربية ، جامعة سرت .

١٦- هنشيري ، إيمان ، (٢٠١٧م) ، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق ، **مجلة حوليات التراث** ، ، العدد السابع عشر ، جامعة مستغانم ، الجزائر.

ثالثاً : الأطروحات والرسائل والبحوث العلمية :

١٧- أحسن ، إسعاد (٢٠١٥م) ، الحماية الدولية للتراث الثقافي في أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، الجزائر.

١٨- عبد الله ، يوسف محمد (٢٠٠٩م) ، الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته ، الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ، صنعاء .

١٩- عزوزي ، خديجة (٢٠١٥م) ، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والآفاق ، دراسة حالة ولاية قالمة ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥م ، قالمة ، الجزائر .

٢٠- وزاني ، محمد (٢٠١١م) ، السياحة المستدامة : واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر- دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .

رابعاً : المواقع الإلكترونية :

٢١- موقع بوابة الوسط ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٨م، http://alwasat.ly

٢٢- موقع جهاز إدارة المدن التاريخية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٦م ، http://www.hcab.ly/site/index.php

٢٣ – العبيدي ، مثنى ، التراث الثقافي العربي - تحديات عدة ، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٩/٢٨م ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٤م ، موقع الشروق ، https://www.shorouknews.com/columns

٢٤- موقع المرصد (٢٠١٧م) tps://wwwgoogle.com

٢٥- موقع المرصد ، تاريخ النشر ٢٠١٧/٨/٢١م ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢م، https://almarsad.co/2017/08/21

٢٦- موقع مصلحة الآثار الليبية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٠م ، http://doa.ly/about

٢٧- موقع ps://www.afrigatenewsla.174423

٢٨- موقع نواويس، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٢٠م، tps://wwwgoogle.com